أوراق تأمينية

مصباح كمال *: ملاحظات نقدية على مشروع دمج شركة التأمين العراقية وشركة التأمين الوطنية

نشر الزميل علي الجنابي في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين مقالاً بعنوان "ماذا لو تم اندماج شركات التأمين الحكومية؟"[1]

بدءاً أشكر الزميل علي الجنابي على كتابة مقاله إذ أن ما يكتب عن قضايا التأمين في العراق قليل ولم يحظَ موضوع الدمج، حسب علمي، باهتمام واسع في الوسط التأميني العراقي.[2] بودي هنا تقديم بعض الملاحظات النقدية حول النقاط الأساسية التي أوردها في مقاله.

[1] http://iraqieconomists.net/ar/2023/05/31/%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%86%d8%a7%d8%a8%d9%8a-%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-%d9%84%d9%88-%d8%aa%d9%85-%d8%a7%d9%86%d8%af%d9%85%d8%a7%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84/

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2023/05/%

[2] بودي هنا أن أشير إلى تعليق للزميل وميض الجراح بتاريخ 13 آذار 2016 حول مسألة دمج شركات التأمين الخاصة إذ كتب أن "المنطق والجدوى الفنية والاقتصادية تفرض على هذه الشركات الاندماج بين كل شركتين أو أكثر لغرض زيادة رأس المال وتعبئة المراكز الفنية والمالية والادارية فيها." نشر في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
http://iraqieconomists.net/ar/2016/02/21/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b9/#comments

وأشير أيضًا إلى مقال الزميلة هيفاء شمعون عيسى، "شجون تأمينية عراقية،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
هيفاء شمعون عيسى*: شجون تأمينية عراقية – شبكة الاقتصاديين العراقيين (iraqieconomists.net)

يضم هذا المقال أحدث المعلومات عن دمج الشركتين إذ جاء فيه:

(1)

يقول الكاتب إن فكرة دمج شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية تبلورت في عام 2018 "وتمت دراسة الجدوى الاقتصادية للدمج من جهات استشارية رصينة (جامعة بغداد) لكن الموضوع لم يرَ النور."

من باب التوثيق أود أن أشير إلى وجود مقدمات غير واضحة لإعادة هيكلة الشركات العامة قبل هذا التاريخ حاولت بيانها في مقال نشر سنة 2016.[3] وفي

بالنسبة لهيكلة الشركات العامة والتي أعني بها هنا موضوع دمج شركات التأمين العامة المباشرة (وهي شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية) فقد تم التوصل إلى الموافقات حول الموضوع من هيئة الرأي بوزارة المالية بعد تقديم الأوليات حول الجدوى الاقتصادية للدمج والمقدمة من جامعة بغداد تحديدا لغرض استحصال الموافقة من الامانة العامة لمجلس الوزراء. في ذلك الحين كان السيد مهدي العلاق هو المسؤول عن الملف، وهو الذي عطّل الموضوع ولم يرفعه لمجلس الوزراء والسبب؟ الله اعلم. في الواقع، إن السبب غير معلوم لحد الان. وبذلك اصبح الأمر (الهيكلة بمعنى الدمج) حالياً شبه مستحيل لوجود افراد وشخصيات معينة تسعى لإدارة شركات التأمين العامة من اجل مصالحها ومصالح الجهات المرتبطة بها.

وفي هامش لهذه الفقرة أوردت الكاتبة الآتي:

بعد أن انتهيت من كتابة مقالي وردتني معلومات تفيد أن مشروع الدمج أصبح سارياً بعد حصول موافقة وزارة المالية الحالية عليه (رغم أن هناك موافقة سابقة لهيئة الرأي بالوزارة بعهدي)، وتم رفعه للأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض المصادقة. ونحن الآن بانتظار موافقة مجلس الوزراء على مشروع الدمج.

[3] مصباح كمال، "مشروع دمج شركات التأمين العامة،" مجلة التأمين العراقي: مجلة التأمين العراقي Iraq Insurance Review: Proposed Merger of State-Owned Insurance Companies in Iraq (misbahkamal.blogspot.com)

ضمت الفقرات الأولى من المقال الآتي:

"وقد قرأنا عن موافقة مجلس الوزراء في تشرين الأول 2015 على دمج شركات وتقليص عدد شركات وزارة الصناعة والمعادن، من 76 إلى 32 شركة. وحسب التقارير الصحفية فقد انتهت الوزارة من عملية الدمج في أوائل شباط 2016. يشير هذا إلى أن عملية إعادة الهيكلة (بناء اقتصاد رأسمالي) قد بدأت.

وقد ورد لعلمي في الأيام القليلة الماضية أن وزير المالية وجه خطاباً إلى شركات التأمين العامة يطلب فيه إبداء وجهة نظر مجالس إدارات الشركات بمشروع الدمج. وذكر لي أن بعض رؤساء هذه المجالس هم من دعاة

مقال آخر في نفس السنة بعنوان "عودة إلى مشروع دمج شركات التأمين العامة" كتبت الآتي في الهامش رقم 2:

> وقبل ذلك وبتاريخ 18 أيلول 2016 نشرت جريدة **الصباح** الإعلان التالي: "وزارة المالية/ديوان التأمين، إعلان. استناداً إلى المادة (50) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (10) لسنة 2005 وبناء على قرار السيد رئيس ديوان التأمين بالموافقة على طلب اندماج شركة التأمين العراقية العامة بشركة التأمين الوطنية ولكل ذي مصلحة التظلم من القرار خلال (30) يوماً من تاريخ آخر نشر في الصحيفة بالموافقة على الاندماج."[4]

لا أذكر أنني قد قرأت مناقشة لما أوردته في هذين المقالين، ويبدو لي أن الزميل الجنابي لم يطلع عليها وقت كتابته لورقته.

آخر المعلومات المتوفرة لي أن مشروع دمج الشركتين قد عُرضت على هيئة الرأي في وزارة المالية، ويبدو أن الهيئة قد استحسنت المشروع بدعوى الحدّ من المنافسة الهادمة، واعتمادًا على دراسة قامت بها جامعة بغداد. لكن التفاصيل غير

ومؤيدي الدمج. لكن المعلومات ليست متكاملة ودقيقة، ولذلك لن أعلق عليها قبل معرفة التفاصيل، واكتفي ببعض الملاحظات العامة عن الدمج بين الشركات لفتح باب للمناقشة.

ومن المناسب هنا التأكيد على أن خطاب الوزير إلى الشركات هو تصرف قانوني صحيح متبع في مختلف الاختصاصات القضائية في العالم، إذ أن تحقيق الاندماج يتطلب قراراً من مجلس إدارة كل شركة بحل الشركة للتمهيد لتأسيس الشركة الجديدة. وفي الوقت الحاضر ليس معروفاً إن كانت الوزارة (أو الشركة الراغبة في الاندماج) ستقوم بتكليف جهة مهنية مستقلة للتقييم المالي للشركات موضوع الدمج، أو أن ديوان التأمين سيشترط على الشركات الراغبة بالاندماج تقديم مثل هذا التقييم المستقل (البند ثانياً من المادة 50 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 يكتفي بالقول إن "على المؤمنين الراغبين بالاندماج تقديم طلب للديوان مرفق به كافة التقارير والبيانات اللازمة التي يحددها رئيس الديوان بتعليمات يصدرها لهذا الغرض." ربما تشمل "التقارير والبيانات اللازمة" كل ما يتعلق بذمم الشركات موضوع الدمج وغيرها من قضايا قد تكون مستترة؛ لكن الديوان، حتى كتابة هذه الورقة، لم يصدر تعليمات خاصة بدمج الشركات."

[4] مصباح كمال، "عودة إلى مشروع دمج شركات التأمين العامة،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين: http://iraqieconomists.net/ar/2016/11/19/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b9%d9%88%d8%af%d8%a9-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84/

معروفة. ويظهر أن المشروع هو الآن في حوزة مجلس الوزراء، كما نقلنا عن الزميلة هيفاء شمعون عيسى.[5]

(2)
يؤكد الزميل الجنابي إتمام "دراسة الجدوى الاقتصادية للدمج من جهات استشارية رصينة (جامعة بغداد).

إن المعلومات المتوفرة لدي تشير إلى أن دراسة الجدوى الاقتصادية من قبل جامعة بغداد بقيت محصورة على التداول بين عدد قليل من الأشخاص والكيانات، ولم تنشر الصحافة العراقية ملخصًا للدراسة.[6] ولهذا ليس معروفًا ماهي الأسس والحجج التي أُعتمدت في دراسة الجدوى الاقتصادية.

في مقال نشرته سنة 2017 كتبت بعض الفقرات التي أراها مناسبة بهذا الشأن:

> قرار الدمج يذكّرنا بقرار تأميم شركات ووكالات التأمين سنة 1964 الذي لم يتأسس على دراسة موضوعية لواقع قطاع التأمين في العراق، واكتفى باستلهام أفكار عامة ("الاشتراكية الرشيدة") لإدارة الاقتصاد من منظور ناقص وتقليد لتجربة مصر في هذا المجال. مثلما يذكرنا بالقرارات التي كان يتخذها مجلس قيادة الثورة وتلك التي كان يتخذها "المستبد بأمره" بول بريمر الثالث.
>
> العقلية لم تتغير منذ ذلك الوقت فهي ذاتها التي استخدمت في قرار الدمج هذه السنة. وهي عقلية غير ديمقراطية لا تعتمد النقاش المفتوح وتكتفي بالعمل خلف الكواليس. ليس أصعب على الناس تجاهل أفكارهم بدعوى الاختصاص وامتلاك أصحاب القرار للحقيقة فهو استهانة بعقول الغير وما يمكن أن يقدموه من أجل الصالح العام.
>
> حسب علمنا، لم تنشر أياً من الشركتين مقالات ودراسات عن موضوع دمج الشركات.

[5] راجع الهامش رقم 2.

[6] ليس معروفًا اسم الجهة الاستشارية في جامعة بغداد التي قامت بإعداد دراسة حول دمج شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية. هناك دراسة أكاديمية لدمج الشركتين لكنني لا أظن بأنها المعنية في مقال الزميل الجنابي. راجع بهذا الشأن: شهد نصير سعدي وعلاء عبد الكريم البلداوي، "التوجهات المستقبلية لقطاع التأمين في دمج شركات التأمين العامة في العراق وأثره في جودة الخدمة التأمينية: دراسة تطبيقية في شركة التأمين العراقية العامة وشركة التأمين الوطنية،" **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 14، العدد 47 لسنة 2019.
https://jpgiafs.uobaghdad.edu.iq/index.php/JAFS/article/view/425

إن قراراً خطيراً كهذا، يمسُّ مصالح العاملات والعاملين في الشركتين ويؤثر على بنية سوق التأمين العراقي، كان يجب أن يُطرح للنقاش على الأقل داخل شركتي التأمين. وكان من المناسب تقديم ورقة موقف position paper تجاهه من قبل الداعين للدمج ليكون موضوعاً لتبادل الآراء قبل الإقدام على اتخاذ القرار، هذا إن كان متعذراً عليهم تقديم ورقة تشاور consultation paper كما هو معهود في الممارسات الديمقراطية. إن كانت الإجراءات الديمقراطية بعيدة عن تفكير أصحاب القرار كان الأولى، على الأقل، الالتزام بأحكام قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 (الأمر رقم 10).[7]

(3)

بعد الفقرة الاستهلالية يذكر الزميل الجنابي:

ان هناك منافسه شرسة بين الشركتين أدت الى انخفاض اسعار التأمين دون الحدود المقدرة للأخطار في سبيل الظفر بالاكتتاب.

إن "المنافسة الشرسة" ليست مقصورة على شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية إذ أن هناك فوضى في المنافسة بين جميع شركات التأمين، العامة والخاصة، على حد سواء. صحيح أن الكاتب معني بأن "مآل هذه المنافسة هو انخفاض لإيرادات الدولة لاسيما ان 60% من ارباح الشركتين تذهب الى خزينة الدولة." ترى هل أن إلغاء المنافسة بين الشركتين، من خلال دمجهما، سيؤدي إلى ارتفاع في إيراداتهما؟ هذا سؤال يظل قائمًا وينتظر الحكم عليه لحين تحقق الدمج ودخول الشركة الموحدة في منافسة مع شركات التأمين الخاصة. مع هذا يمكن القول أن الدمج من شأنه تعزيز القدرات التنافسية للشركة الموحدة مستفيدة من وفورات الحجم economies of scale، وتركيز الخبرات المهنية، وتحسين

7 مصباح كمال، "قرار وزارة المالية بدمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية: تجاوز الإجراءات السليمة ومتطلبات القانون،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/04/Merger-of-NIC-IIC-lack-of-proper-procedures.pdf

http://iraqieconomists.net/ar/2017/04/12/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1/

(جودة) المنتج التأميني، ورفع مستوى الخدمات المقدمة لجمهور المؤمن لهم (سرعة إصدار وثيقة التأمين، تسريع عملية تسوية المطالبات بالتعويض ...)، واعتماد تكنولوجيا المعلومات في جميع عملياتها.

(4)
يرى الزميل الجنابي جانبًا إيجابيًا آخرًا في دمج الشركتين إذ أن

> استقرار اسعار التأمينات مما يزيد من ايرادات الشركة الموحدة وبالتالي تعظيم ايرادات الخزينة المالية للدولة.

ليس هناك علاقة سببية واضحة بين دمج الشركتين واستقرار أسعار التأمين ذلك لأن الدمج يلغي التنافس بين الشركتين فقط لكنه لا يلغي التنافس بين الشركة الموحدة وشركات التأمين الخاصة. وحيث أن أسعار التأمين ليست مقننة، والنشاط التأميني ليس محتكراً من قبل شركة واحدة monopoly أو مجموعة من الشركات oligopoly تتواطأ فيما بينها على تحديد الأسعار فإن الأسعار تتحدد بحدة التنافس بين شركات التأمين. وبالتالي فإن إيرادات الشركة الموحدة ستكون عرضة للتقلبات.

مع هذا فإن الشركة الموحدة، بفضل الوفورات المالية المتوفرة لديها، قد تستطيع "فرض" أسعارها في سوق التأمين من خلال تخفيض هذه الأسعار التي لا تستطيع شركات التأمين الخاصة، ومعظمها صغيرة، مجاراتها. وهكذا فإن الشركة الموحدة ستكون "القائد" لأسعار التأمين التي ستضطر شركات التأمين الأخرى الاكتتاب بموجبها والتنافس مع الشركة الموحدة ليس من خلال الأسعار بل جودة الخدمة التأمينية وميزات أخرى.

نستخلص من هذا العرض السريع أن سياسة فرض الأسعار في السوق التنافسي قد يحقق هدف "تعظيم ايرادات الخزينة المالية للدولة" لكن هذا الهدف مرهون بتقلبات الوضع التنافسي لسوق التأمين واستجابات شركات التأمين الخاصة لهذا الوضع.

(5)
من إيجابيات الدمج يذكر الكاتب أن

> تلاقح خبرات كوادر كلا الشركتين سيساعد على تطوير بيئة العمل وتقديم خدمة افضل للعملاء.

وهو أمر قد لا يتحقق في سياق سياسة الاستخدام الطائفية وتعيين مدراء عامين ليس لهم إلمام بمفاهيم وآليات التأمين، كما بيّنا في عدد من دراساتنا المنشورة في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين. إن دمج الشركتين ربما يخلق بيئة سلبية بسبب وجود ازدواجية في إدارة الأقسام الفنية في كلتا الشركتين يتعين على وزارة المالية/الشركة الموحدة التخلص من الازدواجية في إدارة هذه الأقسام التي ستنشأ من جراء الدمج. لا استبعد قيام "بازار" لتوزيع المدراء يعتمد الطائفية المذهبية والاثنية.

ليس معروفًا إن كانت الوزارة ستعمل على الاستفادة من التجربة السابقة لدمج شركات التأمين بعد إصدار قرار من المؤسسة الاقتصادية (تأسست سنة 1964 مع قرارات التأميم) لدمج شركات التأمين كافة وحصرها بأربع شركات، إضافة لشركة إعادة التأمين العراقية، هي:

1- شركة التأمين الوطنية
2- شركة التأمين العراقية (أدمجت معها شركة الاعتماد للتأمين وشركة الرشيد للتأمين)
3- شركة بغداد للتأمين (أدمجت معها شركة التأمين التجاري). في وقت لاحق أدمجت شركة بغداد للتأمين مع شركة التأمين الوطنية.
4- شركة تأمين الرافدين (أدمجت معها شركة دجلة للتأمين)

وقتها كانت الشركات المدمجة تحت إدارة رجال للتأمين على درجة عالية من المعرفة بالتأمين وأساليب الإدارة الحديثة التي افتقدت بعد 2003 إلى حد كبير. ومع ذلك لم يخلو الدمج من مشاكل استمر حل بعضها بضع سنوات، وهي المشاكل التي صارت تعرف في أيامنا بمعالجة الأعمال المتوارثة والالتزامات المترتبة عليها run-off or legacy insurance وموضوعًا لشركات متخصصة.

كما أنه ليس معروفًا ما هي الإجراءات التي ستتخذ لدمج كوادر الشركتين. قد يترتب على الدمج خلق حالة من التنافر بين الكوادر، وقد تفقد بعض الكوادر مواقعها بسبب سياسة الاستخدام القائمة على توزيع المغانم.

(6)
ويذكر الكاتب أن الاندماج سيؤدي إلى

بناء شركة تأمين حكومية عملاقة قادرة على استيعاب الأخطار العالية ومن الممكن ان تكون برأس مال يتعدى الـ (١٠٠) مليار.

شركة عملاقة؟ نعم، في سياق سوق التأمين العراقي من حيث عدد العاملين، والموارد المالية، والكوادر المهنية مقارنة بشركات التأمين الخاصة. أما أن يتعدى رأسمالها 100 مليار دينار (أي ما يقرب من 76 مليون دولار أمريكي) فهو ليس مطروحًا الآن.

الوجه الإيجابي يكمن في استيعاب الأخطار العالية (الكبيرة في مبالغ تأمينها وتعقُّد عملياتها)، مما يتطلب بناء القدرات الاكتتابية للتعامل مع هذه الأخطار (المنشآت المؤمن عليها): تحديد أسعار وشروط تأمينها والتفاوض مع شركات إعادة التأمين الدولية لشراء حماية إعادة التأمين الاختيارية منها. في المحصلة، فإن استيعاب الأخطار الكبيرة سيعني زيادة احتفاظ الشركة الموحدة بأقساط التأمين، أي الحدّ من تصدير العملة الصعبة— وهو الوضع قبل غزو الكويت (1990) حيث كانت الشركات الثلاث (التأمين الوطنية، التأمين العراقية، إعادة التأمين العراقية) تحتفظ بالجزء الأكبر من الأقساط قبل اللجوء إلى شراء حماية إعادة التأمين من الخارج.

(7)
من الإيجابيات الأخرى التي أتى الكاتب على ذكرها هي أنه

> سيساعد في وضع خطط استراتيجية مستقبلية من شأنها ان تعزز مفهوم التأمين بين جميع شرائح المجتمع.

فرضية أن الدمج سيساعد في وضع خطط استراتيجية مستقبلية تظل فرضية نظرية إذ أن الشركتين قد توقفتا عن وضع مثل هذه الخطط أو أنها لم تعد كما كان عليه الوضع في الماضي.[8]

من رأيي ان وضع الخطط الاستراتيجية لتعزيز مفهوم التأمين بين جميع شرائح المجتمع لا يعتمد على وجود شركة موحدة، ذلك لأن جذب المؤمن له المرتقبين لشراء حماية التأمين هي مهمة تقوم بها جميع شركات التأمين. إن تعزيز مفهوم التأمين مسألة كانت مثار اهتمام عام لدى شركات التأمين العراقية، وكان الخيط العام الذي ينتظم هذا الاهتمام هو ترديد القول عن غياب الوعي بالتأمين دون محاولة لتفكيك عناصره والاكتفاء بالقول إن العيب، النقص بهذا الشأن، يكمن بين

[8] سليم الوردي، **كتابات اقتصادية في التأمين** (مكتبة التأمين العراقي، 2017)، فصل "لمحات عن تخطيط الخدمات التأمينية،" ص 6-10؛ فصل "معايشتي لتجربة التخطيط في شركة التأمين الوطنية،" 64-71.

الناس. في حوار أجراه معي المرحوم فاروق يونس ذكرت فيما يخص بطء نمو أقساط التأمين إلى أن سببه ربما يعود إلى تدهور قيمة التأمين كوسيلة رخيصة نسبياً للتعويض عن الأضرار، بافتراض أن هذه القيمة كانت أفضل في الماضي. وذكرت أيضًا

> الافتقار إلى ثقافة التأمين والتدبر للمستقبل وضعف حملات التوعية بأهمية التأمين للفرد وللمجتمع وللاقتصاد الوطني مقابل تصاعد القيم العشائرية وثقافة التواكل. وربما هو ضعف الوعي العلمي غير المتجذر بعد في الوعي الجمعي، وما يرافق ذلك من معدلات غير مقبولة (عالية) للأمية (الأبجدية والثقافية) في المدينة والريف بفعل تزايد الفقر، تراجع مستوى المعيشة، التهجير، ضعف كفاءة النظام التعليمي والاستثمار فيه ... الخ. من الواضح أن هذه العناصر تظل تصورية لحين إخضاعها للبحث.[9]

إن كانت إدارة الشركة الموحدة استمرارًا لما كان موجودًا في الشركتين فإن مسألة ثقافة التأمين ستظل موضوعًا لتعليقات سطحية ولن نحصل منها على خطة استراتيجية كما يرغب زميلنا الجنابي. ومن المؤسف انه يردد مقولة "قلة الوعي التأميني لدى الفرد العراقي."

(8)
الجانب الإيجابي الأخير الذي أتى الكاتب على ذكره هو:

> سهولة التعامل مع الدوائر والمؤسسات الحكومية وتبني مشاريع الدولة لتكون السائد الحقيقي في تلبية متطلبات توجهات الدولة

لا أدري ما يرمي إليه الكاتب. ربما أراد أن يقول إن دوائر ومؤسسات الحكومة تستطيع، بعد الدمج، إجراء التأمين مع الشركة الموحدة، إن رغبت بذلك، أو إحدى شركات التأمين الخاصة، أي انها لا تحتار في الاختيار بين الشركتين الحكوميتين أو شركة تأمين خاصة. لكن هناك إشكالية تتمثل بالتناقض بين أحكام المادة 81-الفقرة 3 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 التي تقضي باستدراج العروض في تأمين الأصول العامة والمادة 7 من قانون تأسيس شركة التأمين الوطنية رقم 56 لسنة 1950 التي تقضي بحصر التأمين مع الشركة كما يلي:

> على دوائر الحكومة والمؤسسات الرسمية أن تعهد حصراً إلى الشركة بمعاملات التأمين التي تجريها.

[9] فاروق يونس ومصباح كمال، **قضايا تأمينية في حوارات وتعليقات** (منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2022)، ص 19. ويمكن للقارئ المهتم قراءة المزيد عن جوانب هذا الموضوع في ثنايا الكتاب.

هذا النص لا يزال قائمًا ويكشف عن جانب من النواقص التدوينية لقانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 بعدم إيراد نص بإلغاء قوانين التأمين السابقة أو الاحتكام إليها في حالات معينة. هناك إذاً تضاربٌ بين قانون سنة 2005 والقوانين السابقة التي لم تخضع للإلغاء ومنها قانون تأسيس شركة التأمين الوطنية الذي يحصر تأمينات الدولة بهذه الشركة.

ترى من سيتولى حل هذه المعضلة القانونية التي خلقها المحتل الأمريكي من خلال الجهل المطلق لخبرائه بقوانين التأمين العراقية؟

(9)
السؤال الكبير الذي لم يتناوله الكاتب وربما لم يخطر على بال المسؤولين في وزارة المالية وهيئة الرأي في الوزارة هو: هل هناك ضرورة اقتصادية أو قانونية أو مسببات أخرى لدمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية؟

نقرأ في الصحافة التأمينية أن اندماج شركتين أو أكثر يعزز من الملاءة المالية solvency للشركة الموحدة التي تتطلبها الهيئات الرقابية (وهو ما حصل في بعض أسواق التأمين العربية)، وكذلك مرونتها المالية resilience في مواجهة تقلبات السوق وعوائد الاستثمار، وتحسين القدرة التنافسية لديها بفضل وفورات الحجم وتركيز الخبرات المهنية للشركتين في الشركة الموحدة وزيادة قدرتها على جذب المواهب المهنية المختصة في فروع معينة للتأمين، إضافة إلى رفع مستوى الكفاءة التشغيلية، وعرض منتجات تأمينية ربما تضم تغطية واسعة لصالح المؤمن لهم. وقد تلجأ بعض شركات التأمين إلى الاندماج من أجل إعادة تنظيم شبكة التوزيع الخاصة بها ودخول أسواق تأمينية لم تكن تعمل فيها قبل الاندماج. كما يمكن أن يكون سبب الاندماج هو تقليص مساحة التنافس بين الشركات التي تبيع منتجات مماثلة وزيادة الحصة السوقية— وهو ما تشهده أسواق التأمين الغربية من استمرار عمليات الاستحواذ والاندماج بين شركات التأمين وإعادة التأمين وكذلك وسطاء التأمين وإعادة التأمين.

(10)
إن خلق شركة تأمين عملاقة، من خلال دمج شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية، ضمن الإطار القائم سيؤثر على بنية سوق التأمين العراقي: سوق غير متوازن بسبب هذه الشركة مقابل مجموعة كبيرة، إلى حد ما، من شركات التأمين الخاصة التي ستتقزم أمامها من حيث عدد الموظفين والموارد المالية والكوادر

الفنية. وليس هذا فحسب إذ أن الشركة العملاقة ستقرر وتملي الأسعار وشروط التأمين. إن تحقق هذا الوضع فإن الشركة العملاقة ستكون في موقع شركة تأمين شبه احتكارية.

أمر آخر: ترى هل أن مشروع الدمج يراد له أن يكون تمهيدًا للخصخصة، ربما لصالح أشخاص مرتبطين بنظام المحاصصة الطائفية، أو تمهيدًا لبيع الشركة الموحدة إلى مستثمرين أجانب؟ نثير السؤال نظرًا لقلة المعلومات المتوفرة عن مشروع الدمج، ونظرًا لسوء طريقة الإعلان أصلًا عن الدمج من قبل ديوان التأمين وعدم الالتزام بالإجراءات الأصولية.[10]

إن كانت نوايا القائمين على ترويج مشروع الدمج سليمة ومعنية أساسًا بتطوير قطاع التأمين العراقي فهل فكروا بالآتي؟

1. حثّ شركات التأمين الصغيرة للاندماج لتكوين شركات تأمين تمتلك الموارد اللازمة لتمتثل للمتطلبات الرقابية، وتساهم بشكل أفضل في تحسين أداء قطاع التأمين.

2. دراسة استعادة تخصص شركة التأمين العراقية كشركة للتأمين على الحياة خاصة وأنها لا تزال هي الشركة الرائدة في تأمينات الحياة في العراق.[11]

لقد أتيتُ على ذكر هذه الأمور، وهناك غيرها كمصير صندوق التأمين الإلزامي، لأنني أرى أن الإقدام على تغيير جذري يتطلب الأخذ بنظر الاعتبارات الخيارات

[10] مصباح كمال، "قرار وزارة المالية بدمج شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية: تجاوز الإجراءات السليمة ومتطلبات القانون،" موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:
http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2017/04/Merger-of-NIC-IIC-lack-of-proper-procedures.pdf

http://iraqieconomists.net/ar/2017/04/12/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d8%af%d9%85%d8%ac-%d8%b4%d8%b1/

[11] بدأت الشركة العراقية للتأمين تخصصها في تأمينات الحياة سنة 1965 بعد تأميم شركات التأمين (1964)، وأنهي تخصصها سنة 1988.

والبدائل والمفاضلة بينها لاختيار ما يخدم الصالح العام. من المؤسف أنني لم أشهد مثل هذا المقترب في اقتراح مشروع دمج الشركتين.■

(*) باحث وكاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 4 تموز 2023
http://iraqieconomists.net/ar/